# إدارة التغيرات الديمغرافية

فيمال تاكور وجون ويكمان–لين

**يمكن لإفريقيا جنوب الصحراء تحقيق مكاسب كبيرة من عدد سكانها المتنامي — إذا ما نجحت في إدارة مرحلة التحول**

قد يصبح التعداد السكاني في إفريقيا جنوب الصحراء عما قريب هو الأصل الاقتصادي الأهم في المنطقة. فمع تغير العوامل الديمغرافية في إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن تحقيق نمو كبير إذا ما تم وضع سياسات تتيح استغلال هذه الإمكانات.

ويسهم تراجع معدل وفيات الأطفال وزيادة العمر المتوقع في ارتفاع عدد السكان الكلي، والأهم من ذلك في زيادة نسبة السكان في سن العمل. وهذا التغير في هيكل السكان — وهو ما يشار إليه باسم التحول الديمغرافي — أتاح للبلدان في السابق فرصة لمزيد من النمو والرخاء. والفرصة أكبر أمام إفريقيا جنوب الصحراء نظرا لتزايد عدد السكان في سن العمل في الوقت الذي يتوقع فيه تقلص حجم القوى العاملة في العديد من باقي بلدان العالم.

## التحول الديمغرافي بالأرقام

تشهد إفريقيا جنوب الصحراء تطورات ديمغرافية هائلة من مختلف الزوايا. ويمكن القول ببساطة أن المنطقة ستشهد القدر الأكبر من التغيرات الديمغرافية خلال هذا القرن. ففي حين تتزايد أعداد المسنين في بقية أنحاء العالم، ستصبح إفريقيا جنوب الصحراء المصدر الأساسي للنمو في القوى العاملة العالمية. إذ تشير التوقعات إلى أن سكان المنطقة الذين تجاوز عددهم ٨٠٠ مليون نسمة بقليل في عام ٢٠١٠ سيزداد عددهم بأكثر من أربعة أضعاف بحلول عام ٢١٠٠ ليصل إلى ٣,٧ مليارات نسمة (حسب سيناريو معدل الخصوبة المتوسط الصادر عن الأمم المتحدة). وسوف تزداد نسبة سكان المنطقة من عدد سكان العالم إلى حوالي ٣٥٪ مقابل أقل من ١٢٪. والأكثر إثارة للدهشة أن إفريقيا ستمثل حوالي ١٠٠٪ من الزيادة في القوى العاملة العالمية المتوقع أن تصل إلى ملياري شخص خلال تلك الفترة، لتزداد بذلك نسبة مشاركتها في القوى العاملة العالمية من حوالي ١٠٪ إلى ٣٧٪ في عام ٢١٠٠ (راجع الرسم البياني ١).

ولن تؤدي السياسات المصاحبة للتحول الديمغرافي في إفريقيا جنوب الصحراء إلى زيادة عدد ونسبة السكان في سن العمل فحسب، بل ستنشأ عنها مكاسب أيضا. وإذا دعمت السياسات توفير فرص عمل منتجة لهؤلاء العاملين الجدد، ستؤدي الزيادة في حجم القوى العاملة إلى ارتفاع النمو وارتفاع نصيب الفرد من الدخل — وهذا هو المقصود بمكاسب التحول الديمغرافي.

طلاب في جامعة بوتسوانا، غابورون، بوتسوانا

الرسم البياني ١

**قيادة النمو السكاني في العالم**

مع شيخوخة بقية العالم، سينمو عدد السكان في إفريقيا جنوب الصحراء.

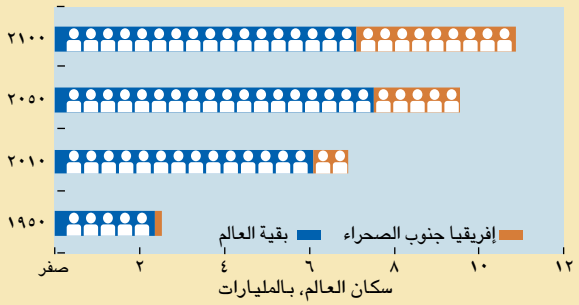


إفريقيا جنوب الصحراء ستمثل أكثر من ثُلث سكان العالم وقرابة ٤٠٪ من القوى العاملة العالمية

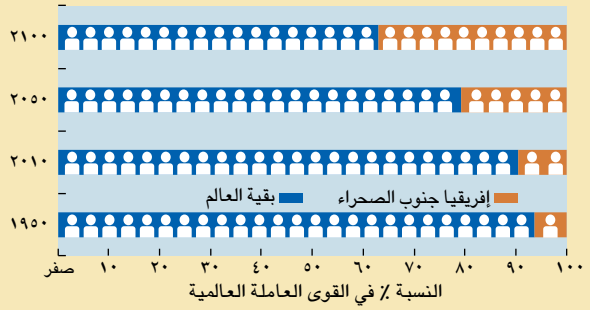


المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء، عدد إبريل ٢٠١٥، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام ٢٠١٢، الصادر عن الأمم المتحدة.

ويمكن أن يؤدي التحول في إفريقيا إلى مكاسب هائلة من خلال أربع قنوات إضافية (دراسة Galor and Weil, 2000 ودراسة Bloom and others, 2009). أولا، يتيح تراجع معدلات الخصوبة زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العاملين من السكان في سن العمل. كذلك فإنه نظرا لأن البالغين في سن العمل عادة ما يكونون أكثر ادخارا لأموالهم مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، يزداد حجم المدخرات الكلية بما يتيح زيادة حجم التمويل الاستثماري ويعطي دفعة إضافية للنمو. فضلا على ذلك، تشير الشواهد إلى أنه عندما يكون الأشخاص أطول عمرا ويكون لديهم عدد أقل من الأطفال، يزداد الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم، مما يعني مزيد من الصحة والتعليم للقوى العاملة وبالتالي مزيد من الإنتاجية. وأخيرا، فإن زيادة أعداد السكان قد تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي وارتفاع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

## مزيد من النمو

من الممكن أن تكون مكاسب التحول الديمغرافي هائلة إذا ما استغلتها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بالشكل المناسب. وإذا ما تحققت هذه المكاسب، فسوف يتوقف حجمها على قدرة الاقتصادات على استيعاب المشاركين الجدد في القوى العاملة ومدى ملاءمة السياسات للتحول الديمغرافي ونجاح السياسات التي تهدف إلى خفض معدلات الخصوبة (دراسة Drummond, Thakoor, and Yu, 2014).

وبافتراض سيناريو لا يعثر فيه جميع المشاركين الجدد في القوى العاملة على وظائف وتظل نسبة العاملين ثابتة عند مستوياتها في عام ٢٠١٠، يرتفع نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا

الرسم البياني ٢

**دفعة محتملة للنمو**

المكاسب الديمغرافية في إفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن تحفز النمو إذا تم تسخيرها بالشكل الصحيح.

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالدولار الأمريكي حسب قيمته في عام ٢٠٠٥)

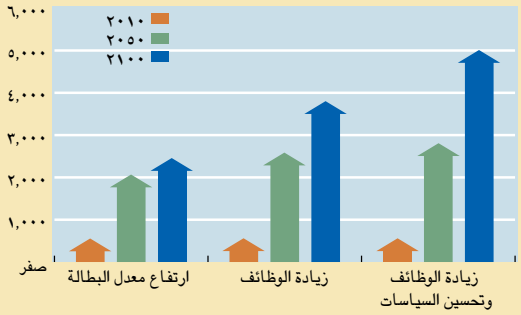


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء، عدد إبريل ٢٠١٥، الصادر عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المكاسب الديمغرافية في ظل عدة سيناريوهات. السيناريو الأول: الاقتصاد غير قادر على خلق فرص العمل على نطاق واسع. السيناريو الثاني: كل الداخلين الجدد إلى قوة العمل يجدون فرص العمل بمستويات إنتاجية تاريخية. السيناريو الثالث: تغييرات السياسات تؤدي إلى زيادة الانفتاح التجاري.

جنوب الصحراء في عام ٢٠٥٠ بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى حوالي ٢٠٠٠ دولار أمريكي (بالقيمة الحقيقية) مقابل وسيط نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٠ الذي بلغ ٦٠٠ دولار أمريكي. وهذه التقديرات لا تعكس زيادة حجم القوى العاملة فحسب، بل أيضا استمرار الاتجاهات الحالية وفرص اللحاق بالبلدان الأكثر تقدما غير المرتبطة بمرحلة التحول الديمغرافي. وإذا ما تم استيعاب جميع المشاركين الجدد في سوق العمل، سوف يزداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مجددا بمقدار ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٥٠ وبمقدار ٥٤٪ بحلول عام ٢١٠٠ مقارنة بالسيناريو المذكور آنفا. وفي أفضل سيناريو — توفير فرص عمل جديدة في ظل سياسات أفضل وتراجع معدل الخصوبة — تقدر المكاسب بحوالي ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ و١٢٠٪ بحلول عام ٢١٠٠. وكلما كان التحول سريعا، تحقق المزيد من المكاسب سريعا (راجع الرسم البياني ٢).

## تداعيات عالمية

في ظل تزايد أعداد المسنين في معظم المناطق الأخرى، سيستفيد الاقتصاد العالمي من اندماج القوى العاملة الإفريقية المتنامية في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما إذا استطاعت إفريقيا جنوب الصحراء تحقيق ميزة نسبية في قطاعات الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمالة. ومن المفترض أن تساعد زيادة الانفتاح التجاري على توفير فرص عمل جديدة وتمكن المنطقة من الاستفادة من انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا. ومن منظور اقتصادي، يمكن أن تستفيد إفريقيا جنوب الصحراء وبقية بلدان العالم من الهجرة. فزيادة تحويلات العاملين ستعود بالفائدة على البلدان الأصلية للعمالة، في حين سيستفيد أرباب الأعمال في البلدان الأخرى من تدفق العمالة من الخارج في ظل ثبات أو تراجع أعداد العاملين في بلدانهم. ويمكن بالطبع أن تترتب على زيادة أعداد المهاجرين آثار اجتماعية واقتصادية على بلدان المصدر والمقصد وفقا لدراسة *Exodus: How Migration Is Changing Our World* من تأليف بول كولير، وهو أستاذ بجامعة أكسفورد. وتستدعي عملية صياغة سياسات الهجرة توازنا ملائما بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

كذلك، فإن نقل عمليات الإنتاج منخفضة التكلفة من الصين إلى المناطق الأخرى سيتيح عددا من الفرص لإفريقيا جنوب الصحراء. ولكن

## تجارب متفاوتة

تتفاوت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء فيما بينها تفاوتا كبيرا من حيث معدل التحول الديمغرافي ومساره وهما ما يحددان في نهاية المطاف ما إذا كان بلد ما سيستفيد من المكاسب الديمغرافية (راجع الرسم البياني).

والمجموعة الأولى، والمكونة في أغلبها من بلدان صغيرة، قطعت شوطا كبيرا نحو التحول الديمغرافي، وساعدها في ذلك التراجع السريع في معدل وفيات الأطفال ومعدل الخصوبة. ويشهد بلدان من هذه المجموعة — وهما موريشيوس وسيشيل — تحديات في الوقت الحالي بسبب تزايد أعداد المسنين. والتحول جار حاليا في مجموعة ثانية من البلدان، وإن كان من غير المتوقع أن يصل إلى ذروته قبل عام ٢٠٥٠، وهو بذلك أبطأ كثيرا مقارنة بالتحول في أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا. وقد قطعت ناميبيا وسوازيلند شوطا أطول إلى حد ما في مسيرة التحول مقارنة ببقية بلدان هذه المجموعة، ولكن لا يزال التحول في مرحلة مبكرة في بلدان مثل إثيوبيا وبوركينا فاسو. ومما يثير القلق وجود مجموعة ثالثة من البلدان لا يزال التحول فيها أكثر تباطؤا مقارنة بغيرها، وهو ما يعكس في جزء كبير منه استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة، كما توقف التحول تماما في بلدان قليلة في نفس المجموعة. ويقع بلدان من أكبر بلدان القارة من حيث تعداد السكان في تلك الفئة — وهما نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى مستوى المنطقة، سيتجاوز عدد السكان مليار نسمة في كل من شرق وغرب إفريقيا جنوب الصحراء في نهاية القرن. بينما سيظل معدل النمو السكاني ثابتا إلى حد كبير في جنوب المنطقة، مما يعكس قرب اكتمال مرحلة التحول في جنوب إفريقيا. ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان في نيجيريا من حوالي ١٨٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ إلى ٧٥٢ مليون نسمة في عام ٢١٠٠. وسيتجاوز عدد السكان ١٠٠ مليون نسمة في ١١ بلدا آخر في نهاية هذا القرن.

### قصة ثلاثة تحولات

البلدان في مراحل مختلفة من التحول الديمغرافي.
(نسبة السكان في سن العمل، ٪ من السكان)

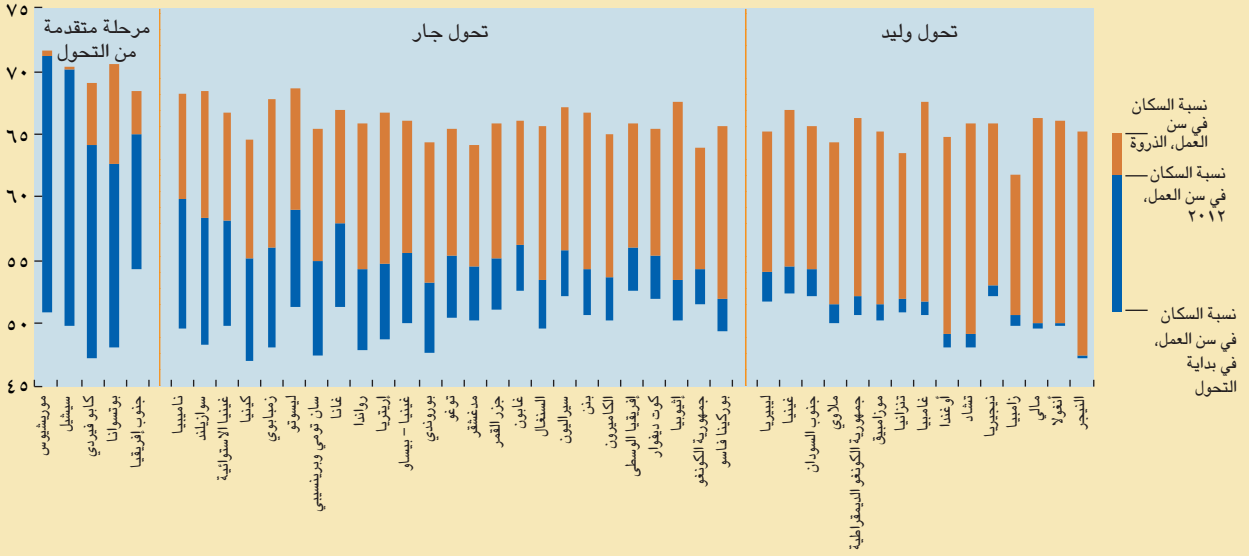


المصدر: تقرير التوقعات السكانية في العالم الصادر عن الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

لن تستطيع البلدان الاستفادة من هذه التدفقات الرأسمالية إلا إذا استطاعت تيسير ممارسة الأعمال وخفض التكلفة — لا سيما من خلال معالجة اختناقات البنية التحتية وضمان توفير الكهرباء والمياه والطرق ودخول الأسواق العالمية بصفة مستمرة وعلى نحو يضمن كفاءة التكاليف.

ولكن لا يوجد ما يضمن تحقق التحول الديمغرافي ومكاسبه. وضمانا لتحقق التحول الديمغرافي، سيتعين على بعض البلدان الحد من معدلات الخصوبة المرتفعة باستمرار. ولتحقيق المكاسب المحتملة، سيتعين على البلدان تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها تمكين العاملين الجدد من العثور على وظائف منتجة. وقد يؤدي عدم القدرة على خفض معدلات الخصوبة أو توفير وظائف للعاملين الجدد إلى زيادة سريعة في معدلات البطالة وبالتالي إلى تداعيات اجتماعية واقتصادية حادة محتملة. وقد عانت عدة بلدان في الواقع من ارتفاع معدلات البطالة في ظل التحول الديمغرافي، مما يؤكد على صعوبة تنفيذ المزيج الملائم من السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير تجارب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى اختلاف التحول الديمغرافي من منطقة لأخرى. فقد بدأت هاتان المنطقتان تحولهما الديمغرافي في نفس الوقت تقريبا في ستينات القرن الماضي. غير أن بلدان شرق آسيا حققت مكاسب ديمغرافية أكبر بفضل تطبيق سياسات أكثر ملاءمة للتحول الديمغرافي. وعلى سبيل المثال، فإن توافر مزيد من خدمات التعليم وتنظيم الأسرة شجع الأزواج على إنجاب عدد أقل من الأطفال، في حين ساهمت زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري في رفع مستوى مهارات القوى العاملة المتنامية وإنتاجيتها. فضلا على ذلك، ساعدت زيادة التركيز على أنشطة الصناعة التحويلية في رفع متوسط مستوى الإنتاجية في الاقتصاد ككل، والاندماج في التجارة العالمية، وتعزيز الاستثمارات الأجنبية وانتقال التكنولوجيا. وساهمت مرونة سياسات سوق العمل في كفاءة انتقال العاملين إلى قطاع الصناعة التحويلية كثيف الاستخدام للعمالة والأكثر إنتاجية، مما ساعد على التحول الاقتصادي. ومع تزايد أعداد العاملين، أتاح التطور المالي ضخ الزيادة في المدخرات إلى قطاع الاستثمار. وكانت هذه السياسات مكملة لبعضها البعض بما مكن بلدان شرق آسيا من استغلال العوامل الديمغرافية المتغيرة على أفضل نحو ممكن.

تأخرت مرحلة التحول الديمغرافي في إفريقيا جنوب الصحراء كثيرا عن المناطق الأخرى، وهو ما يعكس في جزء كبير منه تأخر تراجع معدلات وفيات الأطفال نتيجة التطورات الطبية.

وسوف يتعين على المنطقة التغلب على ثلاثة تحديات للاستفادة من المكاسب الديمغرافية:

أولا، قد يؤدي استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة في العديد من بلدان المنطقة إلى تأخر وتقلص أي مكاسب محتملة. وفي السيناريو الأسوأ، قد يؤدي ارتفاع عدد السكان ومعدل البطالة إلى تفاقم المخاطر الاجتماعية والاضطرابات السياسية. وقد يؤثر ذلك أيضا على الاقتصادات الأخرى في المنطقة ومناطق أخرى نظرا لتزايد أعداد المهاجرين إلى الخارج.

كذلك فإن زيادة عدد السكان ستفرض أعباء على الموارد العامة وقدرة البلدان على تلبية احتياجات شعوبها. وفي ظل النمو السكاني

## يتعين على البلدان الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المكاسب الديمغرافية.

في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، سيتطلب توفير الخدمات حتى على مستواها الحالي توسيع شبكات الطرق ونظم الكهرباء والمياه والصرف الصحي وزيادة خدمات الصحة والتعليم المقدمة. ولاستغلال جميع المكاسب الديمغرافية المحتملة، لن يتعين على البلدان الحفاظ على مستوى الخدمات الحالي فحسب، بل زيادة نصيب الفرد من الاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية أيضا. ويمثل التوقيت مشكلة أيضا: إذ يتعين تطوير خدمات التعليم والصحة قبل أن يصل المواطنون الجدد إلى سن العمل، ولكن لن تتوفر الأموال اللازمة لتنفيذ هذا التطوير إلا بعد أن يبدأ هؤلاء المواطنون في العمل ودفع الضرائب. وسوف يكون من الضروري أيضا إعادة النظر في ممارسات الزراعة والتخطيط العمراني التقليدية. فتحسين ممارسات الزراعة أمر ضروري لتوفير الغذاء للسكان وتمكين القوى العاملة من العمل في القطاعات عالية الإنتاجية، كما يجب أن يراعى في التصميم العمراني تدفقات المهاجرين من المناطق الريفية الذين يبحثون عن وظائف.

وأخيرا فإنه يتعين على المنطقة توفير عدد غير مسبوق من الوظائف — حوالي ١٨ مليونا في المتوسط سنويا خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠٣٥. ويعمل الجزء الأكبر من سكان إفريقيا جنوب الصحراء في القطاع غير الرسمي الذي سيظل على الأرجح المصدر الأساسي للوظائف في الأجل القريب. وتشير الشواهد إلى أن معظم الإناث في إفريقيا جنوب الصحراء ليس أمامهن خيار سوى العمل في القطاع غير الرسمي نظرا لأنه يتعين عليهن تربية الأطفال وكسب الدخل. وقد يؤدي تراجع الإنتاجية في هذا القطاع إلى تراجع الإنتاجية عن المتوسط في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خلال جزء من مرحلة التحول.

### ما الذي يتعين عمله؟

يجب أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي على أربعة مجالات رئيسية بهدف زيادة فرص تحقيق مكاسب التحول الديمغرافي.

توفير فرص عمل جيدة لاستيعاب المشاركين الجدد في القوى العاملة وزيادة الإنتاجية ككل: نظرا لأن الجزء الأكبر من هذه الوظائف يتعين أن يكون في القطاع الخاص، من الضروري وضع سياسات تهدف إلى زيادة مرونة أسواق العمل وتيسير تطوير القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة التي تستطيع المنافسة على المستوى العالمي وتحرير التجارة، وذلك بغرض زيادة فرص العمل. ويمكن أن تساعد في هذه العملية إزالة المعوقات القانونية والمؤسسية التي تحد من مشاركة الإناث في القوى العاملة.

والاستقرار الاقتصادي الكلي يجب الحفاظ عليه مع تشجيع التحول الاقتصادي وتيسير تطوير القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال حماية حقوق المستثمرين وتعزيز سيادة القانون والحد من تكلفة ممارسة الأعمال عن طريق معالجة فجوات البنية التحتية. وسوف تستلزم هذه السياسات على الأرجح زيادة الإنفاق مع ضمان استمرار القدرة على تحمل أعباء الديون، وهو ما يتطلب زيادة الإيرادات الحكومية. ومن شأن الحد من الضرائب التشويهية على رأس المال والدخل تشجيع القطاع الخاص على التوسع وزيادة الطلب على عنصر العمل.

والاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك في قطاع الرعاية الصحية والتعليم، أمر ضروري في المراحل الأولى بغرض تسريع خطى التحول وزيادة إنتاجية القوى العاملة. وينبغي أيضا توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم للحد من التفاوت في الفرص وضمان مزيد من المساواة في توزيع المكاسب الديمغرافية. ومن الضروري أيضا تحسين السياسات الزراعية والتخطيط العمراني.

وتطوير القطاع المالي لضخ المدخرات بفعالية في قطاع الاستثمار من شأنه زيادة معدلات التوظيف والنمو. وفي الوقت نفسه، يتطلب التخطيط لمواجهة الزيادة المتوقعة في أعداد المتقاعدين التي تبلغ حوالي ٥٠٠ مليون متقاعد تنفيذ نظم تقاعد قابلة للاستمرار.

والعديد من هذه السياسات مرتبطة ببعضها البعض، واستغلال تأثير هذه السياسات مجتمعة أمر ضروري لزيادة المكاسب المرجوة.

وتقف إفريقيا جنوب الصحراء حاليا في مفترق طرق. فالنجاح في الحد من معدلات الوفيات والخصوبة، مصحوبا بالتنفيذ الفعال للسياسات الداعمة، قد يحققان للمنطقة مكاسب ديمغرافية ضخمة ويسهمان في تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان. وبذلك يمكن للمنطقة أن تصبح أحد الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي وأن تساعد في التخفيف إلى حد ما من تأثير تزايد أعداد المسنين في بقية أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، فإن عدم قدرة المنطقة على استغلال الفرص التي يتيحها هذا الوضع الديمغرافي الجديد سينتج عنه مخاطر اقتصادية واجتماعية جسيمة. ■

فيمال تاكور اقتصادي وجون ويكمان–لين مستشار في الإدارة الإفريقية، ويعمل كلاهما بصندوق النقد الدولي.

---

يستند هذا المقال إلى الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, *"How Can Sub-Saharan Africa Harness the Demographic Dividend?"* الصادر عن صندوق النقد الدولي.

المراجع:

*Bloom, David E., David Canning, Günther Fink, and Jocelyn E. Finlay, 2009, "Fertility, Female Labor Force Participation, and the Demographic Dividend,"* Journal of Economic Growth, *Vol. 14, No. 2, pp. 79–101.*

*Collier, Paul, 2013,* How Migration Is Changing Our World *(Oxford: Oxford University Press).*

*Drummond, Paulo,Vimal Thakoor, and Shu Yu, 2014, "Africa Rising: Harnessing the Demographic Dividend," IMF Working Paper 14/143 (Washington: International Monetary Fund).*

*Galor, Oded, and David N. Weil, 2000, "Population, Technology and Growth: From Malthusian Stagnation to the Demographic Transition and Beyond,"* American Economic Review, *Vol. 90, No. 4, pp. 806–28.*